الاقتصادية
صحيفة الاقتصادية الالكترونية
الأربعاء، ١٥ رمضان ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/٠٩/٢٦ م - العدد ٥٠٩٨

المقاولين .. والمرجعية المشتتة

- د. فيصل الفديع الشريف - ١٤٢٨/٠٩/١٥هـ
Falsharif@gmail.com

يعتبر قطاع المقاولات من أهم القطاعات المؤثرة في مسيرة التنمية، حيث يعتمد تنفيذ المشاريع مهما كان حجمها ومكانها على المقاولين، ودونهم ودون دعمهم ومساعدتهم على إنجاز مهامهم، فإن خللاً في هذه المسيرة سوف يظهر. والملاحظ أن الكل يهتم بالمشاريع وينتظر إنجازها سواء الإدارات المسؤولة عن هذه المشاريع والملاك أو المستخدم النهائي الذي من أجله تم تنفيذ هذه المشاريع، لكن لا أحد يهتم بشؤون المقاول وهمومه والعراقيل التي توضع في طريقه مع الحاجة لمساهمته الإيجابية والفاعلة في هذه الثورة العمرانية التي تشهدها بلادنا. ففي دول كثيرة هناك وزارات للإنشاءات تعنى بتنظيم هذا القطاع الكبير والمتشعب نظرا لأهميته وأهمية الاستفادة من التجربة وتطوير الصناعات والأعمال التجارية المتعلقة فيه، ولما يوفره هذا القطاع من فرص وظيفية كثيرة وكذلك لأهميته الاقتصادية في تحريك الاستثمارات ودوران الأموال. كما أن أداء هذا القطاع لوظائفه بكفاءة يؤدي إلى أن تقوم الجهات التي يتعامل معها بما يطلب منها بكفاءة بدلا من التأخيرات التي تتم على المشاريع أو الانحراف عن الميزانية التقديرية أو ضعف الجودة للمنتج النهائي، وكل هذه عوامل قد تمنع المستخدم والمستفيد من الاستفادة منها.

ومن العوائق التي تعوق قطاع الإنشاءات سهولة الدخول لهذا القطاع، وعندما يكون الدخول سهلا والقطاع غير منظم، فإن هذا من شأنه زيادة المتاعب، إضافة إلى الهموم الأخرى المتعلقة بالعقود وصياغتها. فالمتمعن في عقود الإنشاءات يجدها شديدة الإجحاف على المقاولين، وهذا ما حدا بالبعض إلى تسميتها بعقود الطرف الواحد أو عقود الإذعان، وهو غبن يرضى فيه المقاول ليكسب عيشه وليغطي التكاليف المستمرة العالية لديه. إضافة إلى صعوبة وطول إجراءات التصنيف وجعله شرطا في دخول الكثير من المنافسات، مع الإقرار بأهمية دوره في تنظيم قطاع المقاولات الإنشائية إذا ما تم تطويره خصوصا في ظل غياب من يقوم بذلك، واعتمادا على تحويل مهام وزارة الأشغال العامة والإسكان - التي كانت الأنظار تنصب عليها لتنظيم هذا القطاع - إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية.
ومن هموم المقاولين المزعجة لهم والتي تجعلهم في مواقف لا يحسدون حيال الوفاء بالتزاماتهم، تلك المتعلقة بالأيدي العاملة وكيفية توفيرها. يضاف إلى ذلك عدم حماية المقاولين عند تعرضهم للضغط نتيجة الإشراف غير المؤهل أو غير العادل الذي يُفرض عليهم في بعض الأعمال، والذي تدعمه العقود عندما تضع التحكم في أغلب أحواله عند هؤلاء المشرفين.
من هنا يمكن أن نقول إن هذا القطاع الهندسي الكبير والمؤثر لا يوجد من يبكي عليه، بل إن هناك من يبكي منه ومن همومه التي تعددت الجهات المسؤولة عنها وتشتت هذه المسؤولية من جراء هذا التعدد. ويمكن أن يكون الحل في إنشاء وزارة الإنشاءات لتعنى فيه وتقوم بتنظيمه ورعايته ليرفد مشاريع الخير في طريق التنمية الطويل.

رابط الخبر : http://aleqt.com/news.php?do=show&id=96808&archivedate=2007-09-26

جميع الحقوق محفوظة لـ صحيفة الاقتصادية الالكترونية